

من دواعي السرور ان نلاحظ بدء اهتمام الدولة بإمكانية تشغيل المصابين. ومع ان هذا الاهتمام لم يزل مجرد فكرة، نرجو ان تكون عابرة، رأينا من واجبنا ان ننبه إلى خطأ يمكن الانزلاق إليه في حال الانتقال جدياً إلى ميدان العملي.

الخطأ هو ان ننقل عن بعض البلدان الغربية نظام "الكوتا" أو الفرض القانوني للمصابين بنسبة معينة على القطاعين الخاص والعام للعمل، دون ان تتوفر لنا الركائز والأسس الضرورية لإنجاحه.

فيأتي ساعتها نظام "الكوتا" المنقول بالضرر الجسيم على قطاع العمل والمصابين أنفسهم، كما حصل في البلدان المتخلفة التي أخذت بهذا النظام.

* * *

ان مبدأ "الكوتا" ظهرت بوادره في بعض البلدان أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الأولى. وأقبلت عليه بأكثريتها بعد الحرب الأخيرة. والسبب المباشر لذلك كلن كثرة الذين تضرروا جسدياً بويلات الحرب. فالتشريعات تفرض المصابين بنسبة خمسة بالمائة في النمسا وثلاثة بالمائة في انكلترا وعشرة بالمائة في ألمانيا الغربية. ثم ان بعض هذه التشريعات تفرض تنويع الإصابات. الأفضلية تُعطي في ألمانيا الاتحادية إلى المكفوفين نتيجة الحرب وأولئك الذين سببت الحرب خفض إنتاجيتهم بمعدل ثمانين بالمائة. وهي تُعطي في ألمانيا الشرقية للذين أصيبوا بأمراض صدرية. ثم ان هناك قطاعات ومجالات عمل معينة في أكثرية هذه البلدان، محصورة ومنوطة فقط بالرعايا المنخفضة إنتاجيتهم نتيجة نقص عضوي وإصابة جسدية.

ان وجود هذه التشريعات في الغرب قد يجعلنا نظن، عن خطأ، انه بإمكاننا الأخذ بها دون أي تكيف. ذلك ان هذه التشريعات في البلدان الصناعية هي بالواقع انعكاسات لتطور عضوي ناضج لمؤسساتها وتجهيزاتها الاقتصادية-البشرية. فإذا ما أخذ بها في بيئات لا تتناسب ظروفها ومستوياتها ونسب تطورها مع فحوى النصوص المأخوذ بها، أتت بنتيجة سلبية معكوسة لما هو مطلوب. وهذا يعود على ما نرى للأسباب والاعتبارات التالية:

أولاً: ان ما ساعد المصاب على الوصول أو الرجوع إلى حلقة الإنتاج في البلدان الصناعية هو، أساساً، مستواها الاقتصادي المتطور. ثم ان نهضتها الاقتصادية السريعة لفترة ما بعد الحرب وطلبها الشديد لليد العاملة كانا لمصلحة المصاب من حيث البحث عن طاقاته واستثمارها في مجالاتها المناسبة. فنظام "الكوتا" كان سيؤخذ بفحواه حتى لو لم يصل بشكل نص قانوني. لذا نرى ان بعض الشركات الأوروبية الكبرى، كشركة فيليبس مثلاً، تشغل من المصابين أكثر مما تفرضه النصوص القانونية. وان الصيغة القانونية غالباً ما أعطيت مباشرة بعد الحرب، لاعتبارات سياسية محلية.

ان هذا الوضع المتقدم يختلف جذرياً عما نحن عليه من تخلف اقتصادي. فحوالي أربعة وعشرين بالمائة من طاقاتنا البشرية هي عاطلة عن العمل بسبب هذا التخلف، تزداد سنوياً بنحو عشرين ألف مواطن يصبحون قانونياً بسنّ العمل. لذا فمن غير المعقول أو الممكن فرض المصاب بقوة القانون على الاقتصاد يشكو من تخمة اليد العاملة بالنسبة لإمكاناته، وعدم اعتبار الفارق الجذري بين واقعنا والمجالات الغربية المتطورة.

ثانياً: ان التجهيزات والمؤسسات الاجتماعية المتقدمة في الغرب، المتفاعلة صعداً مع مستواه المتطور، قد حتمت إرجاع المصاب إلى حلقة الإنتاج. فستواها المتطور متزاوج حكماً مع سياسة فعلية ناجحة في تأمين العمل للجميع. والسياسة الناجحة هذه أوجبت منطقياً التأمين الفعلي ضد البطالة. وهنا بدا واضحاً لهذه البيئات المتقدمة انه من مصلحتها المالية، بالإضافة للغايات الإنسانية الكبرى، وضع المصاب في مجالات الإنتاج ودفح الضرائب بدلاً من إبقائه على حساب الصندوق العام بحكم الإصابة والبطالة الناجمة.

ومن المعلوم ان هذه السلسلة العضوية المتشابكة من الأوضاع والمؤسسات هي مفقودة أو غير مكتملة إطلاقاً في بيئتنا وكافة بلدان العالم الثالث. ونظام "الكوتا" لم يُؤخذ به في الغرب إلا كحلقة ناجحة من شبكة مترابطة من المفاهيم والأسس والتجهيز. ولا يعقل ان يُؤخذ على حدة حلقة من حلقات متكاملة لتطبيقها في بلد يفتقر للأسس المفروضة والمطلوبة.

ثالثاً: ان البلدان الغربية التي أخذت بمبدأ "الكوتا" توّهل المصاب اجتماعياً ومهنياً، فتقدمه لقطاعي العمل طاقة قادرة يبحث عنها لإمكاناتها، لا شفقة عليها أو نزولاً عند الحكم القانون. والمصاب عندنا ترفضه سوق العمل أساساً لكونه لم يهيأ ويؤهل لما يتناسب وحاجيات السوق.

برهاناً على ذلك، أجرت مؤسسة "الكفاءات" اتصالات شاملة سنة ١٩٦٥ مع أرباب العمل في لبنان بغية تأمين عمل لثمانماية طالب عمل لديها من المواطنين المصابين بنقائص عضوية وعاهات جسدية. لم تستطع المؤسسة تأمين عمل في السوق الحرة لسوى اثنين بالمائة منهم، هم أولئك الذين كانوا يتمتعون برأسمال مهني معيّن ومطلوب. وقد رفضت سوق العمل الآخرين لا لإصابتهم، بل لأنهم لم يكونوا معدّين للقيام بأعمال إنتاجية متوخاة.

رابعاً: ان مبدأ "الكوتا" في الغرب هي دوماً ضمن سياسة اقتصادية-اجتماعية شاملة تسعى إلى تكافؤ المجالات والفرص ليس فقط اقتصادياً وإنسانياً، بل وأيضاً جغرافياً. لذا نرى ان تطبيق هذا المبدأ في الغرب أدى إلى إيجاد مشاغل محمية وأخرى ريفية وصناعات بيتية (Home-bound Industries) وتعاونيات لأولئك الذين لا يستطيعون مغادرة منازلهم أو فراشهم لشدة إصابتهم. واحدى الغايات الرئيسية لهذا التخطيط العام هي الحؤول دون نزوح المصابين إلى المدن الكبرى والمراكز الصناعية الرئيسية.

والأخذ عندنا بمبدأ "الكوتا" دون ارتباطه بسياسة شاملة كهذه سيستقطب آلاف المصابين إلى العاصمة وضواحيها، حيث أكثرية مجالات العمل والصناعات اللبنانية. وما يزيد في حدة المشكلة هو مركزية الإدارة العامة التي يفترض بها ان تكون رب العمل الأول والأكبر في استيعاب المصابين في عدادها.

والمشكلة الاجتماعية ستكون مؤلمة ومؤثرة عندما يصطدم النازحون القادمون هؤلاء بالباب الأسود المسدود. الأسباب الرئيسية الواردة أعلاه تجعلنا نظن ان نظام "الكوتا" سيكون له النتائج السلبية التالية إذا ما حاولنا الأخذ به في لبنان.

أ- أن سوق العمل بالإجمال، وخاصة اللبناني، لا يأتي عنوة ولا يُؤخذ بسلطان القانون. وموقفه السلبي الشامل من مشروع قرار فرض محام على تلك المؤسسات التي يزيد رأسمالها عن حدّ معيّن لدليل على ذلك.

وربما اقترن تطبيق "الكوتا"، وهذا هو الأرجح، مع استدرار عاطفة الشفقة والإحسان العميقة. فالذين سيتجاوزون مع ذلك ولا يبحثون عن مخرج قانوني للإفلات من أحكام القانون المزمع، إنما سيعتبرون ما يدفعونه أجراً أو معاشاً

للمصاب هو بمثابة إعانة أو "حسنة"، لا مصروفًا إنتاجيًا. وفي ذلك خسارة مادية وعبء مالي على رب العمل، وخسارة الكرامة الإنسانية للمصاب. ولا نستبعد ان يدفع ثمن مساوئ تطبيق هذا النظام تلك الكفاءات المشحودة والمؤهلة في المصابين الجبارة، الذين سينفر منهم سوق العمل لمجرد كونهم يفرضون بالقانون.

ب- ان الأخذ بمبدأ "الكوتا" دون تأهيل الكفاءات في المصابين سينتهي، في المجال الأخير، بفرض مصابين لا يستطيعون القيام بسوى بعض الأعمال البدائية أو الروتينية البسيطة. وذلك سيدعم الاعتبار الخاطئ السائد لدى الرأي العام من ان المصاب هو عاقّة مستنزفة غير قادرة. وبالنتيجة هذه، سيفسد نظام "الكوتا" إلى حدّ كبير حملة التوعية الضروري لإقناع الرأي العام وإفهام سوق العمل من ان المصاب هو طاقة إنتاجية وجب تأهيلها للمجالات المعقّدة الصعبة في العطاء والإبداع.

* * *

على أننا، وقد أبدينا مخاوفنا من سيئات نظام "الكوتا"، لا يسعنا سوى تكرار حقيقة ثابتة من ان أضمن مجال للتثمين، وأخصبه على الإطلاق، يبقى الإنسان. ومن حكمته تعالى انه جعل الإنسان ينضج ويعمق بقدر ما يُصاب. والضعف الذي ينتابه ساعتها هو بمثابة ذلك "الضعف الخلاق" الذي تكلم عنه رينه حبشي. فخدمة المصاب ومحيطه، الخدمة الحقيقية القائمة على الكرامة والعزّة والغنى، هي بصقل مؤهلاته المتبقية الكثيرة وتوجيهها، لتتفجّر في مجالاتها الرحبة عطاءً وبناءً، بعد ان أرهفتها الإصابة واستفرتها القدر.

إلا ان أوضاعنا الاقتصادية النامية لا تستقبل المصاب المؤهل بنفس السهولة والإمكانات التي نراها في المجتمعات المتطورة. لذا وجب الأخذ بوسائل متناسبة مع ظروفنا في لبنان في سبيل تأمين مجالات العمل لمصابيه. والوسائل هذه تختلف تمامًا، مفهومًا ومنهajaً، عن نظام "الكوتا" المفروض بسلطة القانون.